الصباح الاقتصادية
12
العدد 3635 - السنة الثالثة عشرة
الجمعة 10 شعبان 1441 - الموافق 3 أبريل 2020
Friday 3 April 2020 - No.3635 - 13 th Year

بهدف مواجهة تداعيات كورونا

«المركزي» يطلق حزمة تحفيزية رقابية للبنوك المحلية

الماجد: الحزمة تمثل دفعة إيجابية للسوق وتقدم مساحة إقراضية إضافية بخمسة مليارات دينار

الهاشل: لن نتوانى عن اتخاذ مزيد من الإجراءات بما يلبي المصلحة العليا للاقتصاد المحلي

محمد الهاشل

القطاع المصرفي الوطني يتمتع بأوضاع قوية تعكسها مؤشرات السلامة المالية للبنوك

خفض معايير السيولة المطبقة على المصارف ورفع الحد الأقصى المتاح لمنح التمويل

تعزيزًا لحزمة الإجراءات التي يطبقها بنك الكويت المركزي بهدف دعم القطاعات الاقتصادية الحيوية، والمشاريع ذات القيمة المضافة للاقتصاد المحلي، والمتضررين من أفراد ومشاريع صغيرة ومتوسطة وشركات، ومساعدتها على تخطي الظروف الراهنة، قام بنك الكويت المركزي بتعديل تعليماته الرقابية وأدوات سياسة التحوط الكلي، بما يساعد البنوك في هذه الظروف على أداء دورها الحيوي في الاقتصاد ويحفزها على تقديم مزيد من القروض والتمويل للقطاعات الاقتصادية المنتجة والعملاء المتأثرين من الأزمة، والذين هم بحاجة إلى سيولة تمكنهم من مواصلة نشاطهم دون توقف في ظل هذه الظروف، تجنبا لتحول الصعوبات التي يواجهها العملاء من نقص في السيولة إلى مشاكل طويلة الأجل تؤثر على ملاءتهم المالية.

جاء ذلك في تصريح لمحافظ بنك الكويت المركزي الدكتور محمد يوسف الهاشل أشار فيه إلى ما يتمتع به القطاع المصرفي الكويتي من أوضاع قوية تعكسها مؤشرات السلامة المالية للبنوك الكويتية التي تتخطى المعدلات العالمية، بفضل السياسات التحوطية الحصيفة التي تبناها بنك الكويت المركزي منذ الأزمة المالية العالمية في 2008 تحسبًا لمواجهة مثل هذه الظروف التي تمر بنا اليوم، مما أدى إلى بناء رصيد قوي ومتين من القواعد الرأسمالية والمخصصات الاحترازية والمصدات التحوطية، وبما يؤهل القطاع المصرفي اليوم للاستمرار في أداء دور فعال لدعم الاقتصاد الوطني في الظروف الراهنة.

وشملت التعليمات التي أصدرها بنك الكويت المركزي للبنوك خفض معايير السيولة المطبقة على البنوك مثل معيار تغطية السيولة، ومعيار صافي التمويل المستقر، ونسبة السيولة الرقابية، إلى جانب رفع الحدود القصوى للفجوات التراكمية في نظام السيولة، ورفع الحد الأقصى المتاح لمنح التمويل.

وحرصا على توفير مزيد من الدعم لقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، فقد تم خفض أوزان مخاطر الائتمان لمحفظة هذه المشاريع من 75% إلى 25% لغرض احتساب نسبة كفاية رأس المال، بهدف تحفيز القطاع المصرفي على تقديم مزيد من التمويل لهذا القطاع الحيوي والهام. إضافة إلى ذلك سمحت تعليمات بنك الكويت المركزي للبنوك بالإفراج عن المصدة الرأسمالية التحوطية ضمن قاعدة رأس المال بما يخفض المتطلبات الرأسمالية. كذلك وعلى صعيد القروض الموجهة لشراء أو تطوير عقارات السكن الخاص والنموذجي فقد شمل التعديل زيادة النسبة المسموح بها للتمويل الممنوح إلى قيمة العقار أو تكلفة التطوير.

واختتم المحافظ تصريحه بالإشارة إلى أن بنك الكويت المركزي سيواصل متابعته الحثيثة للقطاع المصرفي للتأكد من الاستفادة من هذه الحزمة التحفيزية بما يحقق الغرض المستهدف منها، وقيام البنوك بدور فعال في هذه الظروف الضاغطة لتوفير السيولة للقطاعات الاقتصادية المنتجة، ولن يتوانى عن اتخاذ مزيد من الإجراءات بما يلبي المصلحة العليا للاقتصاد الوطني.

من جانبه قال رئيس اتحاد مصارف الكويت عادل الماجد إن الحزمة التي أطلقها بنك الكويت المركزي تمثل دفعة إيجابية للسوق وتقدم مساحة إقراضية إضافية تقدر بـ 5 مليارات دينار كويتي (نحو 16ر5 مليار دولار أمريكي) ستوجه إلى إقراض الجهات المتضررة بما يساهم في تجاوز الأوضاع الراهنة.

وأضاف الماجد في تصريح صحفي أمس الخميس أنه بهدف مواجهة تداعيات فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) فقد اجتمع محافظ بنك الكويت المركزي الدكتور محمد الهاشل برؤساء مجالس إدارات البنوك والرؤساء التنفيذيين لتقديم التوجيهات بشأن الحزمة التحفيزية الرقابية التي أطلقها (المركزي) لتعزيز دور البنوك في دعم الاقتصاد الوطني في الظروف الراهنة.

وأكد على أهمية هذه الحزمة التحفيزية من خلال خفض متطلبات السيولة وأدوات التحوط الكلي التي أسفرت عن توفير مساحة إقراضية إضافية واسعة للبنوك تمكنها من توفير السيولة اللازمة للقطاعات الاقتصادية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة لإعطائها الدعم اللازم للاستمرار في الظروف الحالية وتخطي الأزمة الراهنة.

وذكر أن السياسات التحوطية التي اتبعها (المركزي) لما يزيد عن عقد منذ الأزمة المالية العالمية أدت إلى بناء قواعد رأسمالية قوية ومخصصات احترازية متينة ومصدات تحوطية تمت مراكمتها خلال سنوات مشير إلى أن هذا هو الوقت المناسب للاستفادة منها.

وبين أن توجيهات (المركزي) انصبت على أهمية تصدي القطاع المصرفي لتداعيات الأزمة الراهنة وأن تتقدم إلى واجهة الجهود المبذولة لدعم الاقتصاد الوطني.

وأشار إلى أن هذه الحزمة ستساعد البنوك في هذه الظروف على أداء دورها الحيوي في الاقتصاد ويحفزها على تقديم مزيد من القروض والتمويل للقطاعات الاقتصادية المنتجة والعملاء الذين هم بحاجة إلى سيولة تمكنهم من مواصلة نشاطهم دون توقف في ظل هذه الظروف تجنبا لمشاكل طويلة الأمد قد تؤثر على ملاءتها المالية.

وأكد الماجد استعداد القطاع المصرفي القيام بالدور المنوط به وحرصه على خدمة الاقتصاد الوطني وتوظيف هذه الحزمة لتحقيق أهدافها في معالجة تداعيات أزمة فيروس (كورونا).

حزمة الإجراءات الرقابية من بنك الكويت المركزي لمواجهة تداعيات كورونا

الinfographic توضيحي

ضمن مبادرات الشركة للمسؤولية الاجتماعية وبالتعاون مع «الهلال الأحمر»

السهلي: «كيبيك» توزع 600 وجبة يومية على المحتاجين والأسر بمنطقة الزور

مساعد السهلي

فريق التوزيع

استكمالا لأنشطتها الإجتماعية والإنسانية، وفي ردة فعل إيجابي للأحداث الراهنة التي تمر بها البلاد حرصت الشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة (كيبيك) على المساهمة في تخفيف أثر وطئه الاحداث على المحتاجين والأسر المتعففة . وبهذه المناسبة قال رئيس فريق خدمة العملاء في الشركة مساعد سعود السهلي أن «كيبيك» قامت وبتوجيه من الإدارة التنفيذية العليا بتشكيل لجنه خاصة لتوزيع المؤن الغذائية والوجبات اليومية والشهرية على المحتاجين والاسر في المناطق القريبة من منطقة الزور، مؤكدا أن تلك المبادرات الإنسانية تعتبر من أبرز خطط الشركة واستراتيجيتها للمسؤولية الاجتماعية . والتي تضعها في مقدمة الشركات الوطنية الرائدة التي تفعل جهودها في المجالات الخيرية والتطوعية. واضاف السهلي في بيان صحافي ان « كيبيك «اعتمدت على احد أكبر المؤسسات الوطنية الخيرية -وهي (الهلال الاحمر الكويتي) في تولي مهمة توزيع وجبات يومية جاهزة تقدر ب 600 وجبة يومية وذلك لما لمؤسسة الهلال الاحمر من فرق تضمن وصول المساعدات الى مستحقيها ، و ذلك مع استمرار الوجبات اليومية التي توزع من قبل الشركة في تغطية مناطق الزور والمناطق المجاورة لها وابرزها ام الهيمان والخيران ، لافتا الى ان الشركة تعد لتوزيع شحنة من الوجبات الغذائية الشهرية للأسر المتعففة بواقع 300 كرتون شهريا .

وذكر السهلي أن الشركة تستكمل دورها الانساني في مسيرة الدعم المجتمعي حيث تقوم بتسليم شحنة من المؤن الغذائية الشهرية مخصصة للمحتاجين و للأسر المتعففة الى (جمعية السلام للأعمال الانسانية والخيرية)، مشيراً الى ان الجمعية تلعب دوراً فعال وتمتلك قاعدة بيانات لتلك الأسر ،مؤكدا على أن سوف يكون هناك دفعة ثانية قبل شهر رمضان المبارك مع بعض التغيير في نوعية المواد الغذائية والتي تتماشى مع متطلبات الشهر الفضيل . ونوه إلى أن الشركة بادرت بتوزيع وجبات بشكل يومي على المحتاجين وحراس المدارس وعمال تنسيق الحدائق وعاملي محطات البنزين في مناطق الزور و منطقة الأحمدي و ما حولها و ذلك منذ اليوم الاول في تاريخ الحظر الوقائي . مشددا على التزام كيبيك المستمر بتقديم قيمة مضافة للمجتمع في جميع المناسبات .

جلسة «حمراء» للبورصة.. و«العام» يتراجع 45.9 نقطة

هبوط جماعي للمؤشرات

اقفلت بورصة الكويت تعاملاتها الاسبوعية أمس الخميس على انخفاض مؤشر السوق العام 45ر9 نقطة ليبلغ مستوى 4702ر11 نقطة بنسبة هبوط بلغت 0ر97 في المئة.وتم تداول كمية اسهم بلغت 90ر8 مليون سهم تمت عبر 7736 صفقة بقيمة نقدية بلغت 30ر6 مليون دينار كويتي (نحو 104ر04 مليون دولار أمريكي).

وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 7ر03 نقطة ليبلغ مستوى 4032ر18 نقطة بنسبة هبوط بلغت 0ر17 في المئة من خلال كمية اسهم بلغت 32ر7 مليون سهم تمت عبر 1677 صفقة بقيمة نقدية بلغت 2ر17 مليون دينار (نحو 7ر37 مليون دولار).

كما انخفض مؤشر السوق الاول 3ر65 نقطة ليبلغ مستوى 5043ر2 نقطة بنسبة هبوط بلغت 1ر2 في المئة من خلال كمية اسهم بلغت 13ر58 مليون سهم تمت عبر 6059 صفقة بقيمة نقدية بلغت 1ر28 مليون دينار (نحو 96ر06 مليون دولار).

وفي غضون ذلك انخفض مؤشر (رئيسي 50) 7ر14 نقطة ليبلغ مستوى 3932ر5 نقطة بنسبة هبوط بلغت 0ر36 في المئة من خلال كمية اسهم بلغت 28ر8 مليون سهم تمت عبر 1402 صفقة بقيمة نقدية 1ر8 مليون دينار (نحو 12ر6 مليون دولار).

وكانت الشركات الأكثر ارتفاعا هي (كيبك) و(منازل) و(عمار) و(بترولية) اما شركات (بيتك) و(وطني) و(المستثمرون) و(اجيليتي) فكانت الأكثر تداولا في حين كانت شركات (تعليمية) و(المنار) و(التعمير) و(اريد) الأكثر انخفاضا.

الخرافي: المنتج المحلي «قاطرة التنمية المستدامة» ومنحه الأولوية «ضرورة ملحة»

قال رئيس اتحاد الصناعات الكويتية حسين الخرافي أمس الخميس إن القطاع الصناعي المحلي قادر على تحريك عجلة التنمية ودعم الاقتصاد الوطني عبر فتح أسواق جديدة للتصدير والحد من الاستيراد.

وأكد الخرافي أهمية دعم الصناعات الوطنية نظرا إلى ارتباطها بأهم الأنشطة الاقتصادية فضلا عن إسهامها في تحقيق التنمية الشاملة وحفظ ثروات البلاد ومقدراتها.

وأضاف أن دعم القطاع الصناعي الذي يعد "قاطرة التنمية المستدامة" ومنح المنتج الوطني الأولوية في المشاريع التنموية بات "ضرورة ملحة".

ولفت إلى أهمية تشجيع ودعم القطاعات الإنتاجية في البلاد لاسيما المعنية بالصناعات التحويلية غير النفطية لقدرتها على تحويل المواد الأولية إلى منتجات نهائية تسهم في توفير حاجات المستهلك معتبرا إياها "المستقبل الحقيقي القادر على تحقيق أرباح تشغيلية آمنة وثابتة للدولة".

وذكر أن "اعتماد الدولة على النفط كوقود رئيس للدخل يعرضها لمخاطر في ميزانيتها نتيجة تذبذب أسعاره العالمية" مبينا أن "(اتحاد الصناعات) رفع عدة مقترحات لمجلس الوزراء تتضمن آلية تطوير العمل في القطاع الصناعي وإزالة العقبات التي تواجه مسيرة تطوره".

وأفاد الخرافي أن من المقترحات التي تم رفعها إلى مجلس الوزراء "إعادة النظر في النسبة المئوية لتعرفة الكهرباء للمصانع ذات الضغط العالي البالغة 200 في المئة وتعديلها إلى 50 في المئة أسوة بمصانع ذات الضغط المنخفض".

واستدرك أن المقترحات شملت "حصر مشتريات الدولة بطريقة مباشرة للمنتج المحلي للمساهمة في تنشيط الدورة الاقتصادية وإعفاء القطاع الصناعي من رسوم استهلاك الكهرباء لحين القضاء على أزمة فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19)".

وأكد أهمية "التفعيل الفوري لدعم المنتج الوطني وتحقيق أفضليته على المنتجات الخليجية أو الأجنبية" وكذلك "تقليص الدورة المستندية من خلال نقل جميع الإختصاصات المتعلقة بالعمل الصناعي إلى جهة واحدة فقط".

وقال إن إقامة مدن صناعية تسهم مستقبلا في توطين الصناعات الوطنية بشكل أكبر نظرا إلى أهميتها الاستراتيجية لافتا إلى أهمية منح فرصة للصناعات الاستراتيجية أولوية في التوسع.

وأسس اتحاد الصناعات الكويتية في عام 1989 ويضم في عضويته نحو 300 منشأة صناعية مرخصة من قبل وزارة التجارة والصناعة.

ويستهدف (الاتحاد) رعاية الصناعة الصناعيين وتحسين الأداء ورفع مستواه ومؤازرة الاقتصاد الوطني فضلا عن رفع مستوى العاملين في الصناعة من النواحي الفنية وتنمية قدراتهم.